



وثائق معلومات المشروع المراجعة / ورقة بيانات الضمانات المتكاملة (PID/ISDS)

مرحلة التقييم | تاريخ الاعداد/التحديث: 18 مايو/أيار، 2017 | تقرير رقم: PIDISDSA20541

المعلومات الأساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية

البلد تونس	مُعرف المشروع P158138	اسم المشروع مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب	مُعرف المشروع الرئيسي (إن وجد)
---------------	--------------------------	--	-----------------------------------



المنطقة	التاريخ المُتوقع للتقييم	التاريخ المُتوقع لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	29 مايو/أيار، 2017	20 يوليو/تموز، 2017	الحماية الاجتماعية والعمل
أداة التمويل	الجهة المقترضة/الجهات المقترضة	الهيئة المنفذة	
تمويل المشروعات الاستثمارية	وزارة التنمية والتعاون الدولي	وزارة التكوين المهني والتشغيل	

الهدف الإنمائي المقترح (الأهداف الإنمائية المقترحة)

يتمثل الهدف الإنمائي المقترح للمشروع في تحسين الفرص الاقتصادية للفئات الضعيفة المستهدفة من الشباب، وأنشطة الأعمال في محافظات محددة خاصة بالجهة المقترضة.

في سياق هذا المشروع، يتم تعريف "الفرص الاقتصادية" على أنها فرصة لتحسين (أ) إيرادات الشباب المستهدف، (ب) إمكانية الحصول على فرص عمل بأجر أو من خلال العمل الحر للشباب المستهدف، و (ج) مبيعات الشركات المستفيدة.

المكونات

- المكون 1: تحديد وربط المجموعات المستهدفة للوظائف الشاملة
- المكون 2: دعم خلق فرص العمل
- المكون 3: بناء تنفيذ البرنامج على نحو فعال ومسؤول

التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ	مصدر التمويل
60.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
60.00	التكلفة الإجمالية للمشروع

فئة التقييم البيئي ب. التقييم الجزئي

هل تم نقل مهام الرقابة والموافقة على الضمانات إلى مدير الممارسات؟ (لن يتم الكشف عنها)

لا

القرار

المسار الثاني- أذن الاستعراض بالاعداد للمواصلة



قرار آخر (حسب الحاجة)

غير منطبق

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. منذ ثورة 2011، ظلت الحكومة التونسية (GoT) تحت ضغوط هائلة للوفاء بالعقد الاجتماعي الموعود مع مواطنيها وإظهار المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الملموسة للديمقراطية. بينما انخفض معدل انتشار الفقر بمقدار النصف بين عامي 2000 و 2010 (من 32 في المائة إلى 15.5 في المائة)، توجد تفاوتات كبيرة بين المناطق والفئات العمرية (مجموعة البنك الدولي - إطار الشراكة القطرية - 2016). ولا تزال قابلية تعرض الأسر المعيشية للفقر كبيرة أيضاً (التشخيصي القطري المنهجي - 2015). وتوجد شبكات الأمان الاجتماعي (SSNs) مثل برنامج مساعدة الأسر المحتاجة (PNAFN) والبطاقات الصحية المدعومة (AMG2) ولكنها تفتقر إلى التغطية الكافية ودقة الاستهداف. ويتزايد الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لبعض الفئات، لا سيما الشباب. وتمثل البطالة لب الاستياء العام، خاصة بين الفقراء، والشباب، والنساء والمقيمين في المناطق المتخلفة أو المناطق شبه الحضرية المهمشة.
2. تُعد نسبة كبيرة من السكان في سن العمل إما متبطلين/خاملين أو عاطلين عن العمل أو يعملون في وظائف ذات نوعية متدنية. وهناك مستويات منخفضة من المشاركة في قوة العمل، لا سيما بين النساء (أقل من 26 في المائة مقارنة بنسبة 71 في المائة للرجال) والشباب (24-15 عاماً). وفي عام 2014، تم تصنيف حوالي ثلث السكان الشباب على أنهم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب. وهناك اختلافات ملحوظة في معدلات البطالة عبر فئات الدخل العشرية والفئات العمرية. على سبيل المثال، يصل متوسط معدل البطالة بين العمال الذين يعيشون في أسر معيشية في العشر الأكثر فقراً، إلى أكثر من 30 في المائة، في حين أن هذه النسبة تقل عن 15 في المائة بين العمال الذين يعيشون في أسر معيشية أغنى. ويبلغ معدل البطالة بين الشباب (24-15 سنة)، 3-2.5 مرات أعلى من البالغين. وأخيراً، فإن غالبية أولئك الذين يعملون ملتحقين بوظائف منخفضة الإنتاجية ومنخفضة النوعية. وعموماً، فإن 41 في المائة من القوة العاملة يعملون في وظائف متدنية النوعية، أي العاملين لحسابهم الخاص (في الزراعة أو في الأنشطة غير الزراعية)، والعمل غير مدفوع الأجر، أو العاملين بأجر غير الرسميين.
3. تمثل الفجوة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية مشكلة خطيرة ومتعددة الأوجه في تونس. فالمرأة أقل إحصائياً للمشاركة في القوى العاملة من الرجال، واللاتي يشاركن يشهدن معدلات بطالة أعلى من الرجال. ففي المناطق الريفية في المناطق المتخلفة، من المرجح أن تشترك النساء (لا سيما فوق 30 عاماً) في العمل الأسري غير المدفوع الأجر في المزارع، في حين أن العديد من النساء المتعلمات من الشباب في المناطق نفسها محاصرين، ولا يستطيعن العثور على عمل، مع وجود خيارات قليلة للانتقال إلى أماكن ذات آفاق أفضل ممكنة. بالإضافة إلى ذلك، يزيد الزواج من احتمالية التوظيف للرجال ولكنه يقلل من احتمالية التوظيف بالنسبة للمرأة، مما يورح بوجود أعراف اجتماعية قوية تحيط بمشاركة المرأة في القوى العاملة. وقد يرتبط ذلك بعوامل ثقافية و/أو تفضيلات الوقت فيما يتعلق برعاية الأطفال والعمل المنزلي. وفيما يتعلق بالتمويل، على الرغم من أن المرأة في تونس تتمتع بحقوق ملكية متساوية في الملكية، في الواقع، فإن عدداً قليلاً من النساء يملكن أرضاً أو غيرها من الأصول المادية، ومعظم الأصول مسجلة باسم الزوج أو الأب. وتزيد قضايا الملكية هذه من صعوبة إمكانية الحصول على التمويل للمشروعات الجديدة.
4. تتفاقم هذه التحديات بفعل النمو الاقتصادي البطيء والذي هبط بعد الثورة ولم ينتعش إلا بصورة متواضعة منذ ذلك الحين. بلغ متوسط النمو الاقتصادي 1.4 في المائة فقط بعد الثورة (مقارنة بنسبة 4.4 في المائة خلال السنوات الخمس التي سبقت الثورة). وبلغ متوسط معدل الاستثمار الإجمالي 22.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (بالمقارنة بـ 24.6 في المائة). وأدى هذا النمو الاقتصادي الضعيف إلى محدودة فرص العمل التي بدورها كانت منخفضة للغاية لاستيعاب العمال الجدد إلى سوق العمل، لا سيما الشباب المتعلمين



الجدد. وكانت معدلات دخول الشركات الناشئة/ الصغيرة التي تخلق فرص العمل في القطاع الرسمي منخفضة، ومن بين تلك التي تم إنشاؤها لم يتمكن سوى عدد قليل من البقاء والنمو.

السياق المؤسسي والقطاعي

5. يتماشى المشروع المقترح مع رؤية وأولويات الحكومة التونسية. وقد أعربت الحكومة التونسية عن التزامها بتعزيز فرص الحصول على عمل لهذه القطاعات الضعيفة والكبيرة من السكان. ومن الأمثلة على ذلك العقد الاجتماعي 2013 والحوار الوطني الجاري مع النقابات العمالية ونقابات أرباب العمل (Union Générale des Travailleurs Tunisiens and Union Tunisienne de) (l'industrie, du commerce et de l'artisanat)، وتدابير العمالة الطارئة في يناير/ كانون الثاني 2016، ومذكرة التوجه الاستراتيجي للحكومة، والخطة الخمسية للحكومة (تونس 2020).

6. يتطلب معالجة الإقصاء الاقتصادي للشباب المحرومين بطريقة مستدامة استراتيجية لخلق فرص العمل متكاملة / متعددة القطاعات. وعلى المستوى الكلي، هناك إصلاحات هيكلية منتظرة لتحسين الحوافز لإنشاء وتنمية أنشطة الأعمال – المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل. ولكن بينما تُعد هذه الإصلاحات أساسية فهي من غير المرجح أن تكون كافية، خاصة على المدى القصير، لاستيعاب العوامل الخارجية الاجتماعية التي تم إنشاؤها من خلال ربط الشباب بفرص العمل ومعالجة إخفاقات السوق والحكومة التي تعمل على الصعيد المحلي/الإقليمي. فالسياسات الكلية بحاجة إلى أن تُستكمل بالإجراءات التدخلية المستهدفة في مناطق محددة والتي تهدف إلى إزالة القيود على الاستثمارات وخلق فرص العمل في سلاسل القيمة/القطاعات الفرعية المحددة، بينما تساعد العاملين على الانتقال من الخمول أو البطالة إلى العمل بأجر أو العمل الحر الخاص، أو من وظائف منخفضة الإنتاجية إلى وظائف عالية الإنتاجية.

7. يُعيق نمو القطاع الخاص مجموعة واسعة من القيود وانعدام الاستثمارات المنهجية والاستراتيجية التي تركز على خلق فرص العمل. ويمكن أن يعزز نهج سلسلة القيمة تنمية قطاع خاص نشط أثناء خلق فرص العمل و/أو تحسين نوعية الوظائف القائمة. يمكن أن يحدث ذلك من خلال إعطاء الأولوية لسلاسل القيمة التي لديها احتمالية فرص عمل عالية، والتصدي للمعوقات الرئيسية التي تواجهها الشركات على المستوى القطاعي/الإقليمي، وضمان التنسيق فيما بين الأطراف/المستثمرين الرئيسيين داخل سلاسل القيمة، وتقديم الحوافز والإشارات لتعزيز خلق فرص العمل. ويمكن أيضاً لتطوير سلسلة القيمة أن تُحسن من فرص العمل والدخل بطرق ثلاث: (أ) من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل (ب) من خلال تمكين صغار الشركات/المزارع/العمال من الحصول على المزيد من القيمة؛ و (ج) من خلال دمج الشركات الصغيرة/المزارع/المهشمين مع الأسواق المستقرة التي لديها إمكانيات نمو الطلب. وفي هذا السياق، إذا كان متكامل بشكل جيد، يمكن أن يحقق برنامج سوق العمل النشطة (ALM) المقترن ببرنامج تنمية سلسلة القيمة أثراً أكبر من حيث نتائج سوق العمل للسكان المستهدفين من برنامجين بذاتهما. وهذا واحد من الابتكارات في إطار المشروع المقترح.

8. من أجل المضي قدماً، يتطلب أداء الحكومة الفعال المعني باستراتيجية شاملة لفرص العمل معالجة التجزئة المؤسسية داخل وفيما بين الوزارات المعنية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتوجد في تونس المبادرات المبتكرة المعنية بفرص العمل، بما في ذلك الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ولكنها لا زالت صغيرة على نطاق ضيق نسبياً (بيان مفصل لعمالة الشباب الخاص بمنظمة العمل الدولية، 2015). وتحتاج هذه المبادرات إلى أن تُنظم حول منبر للسياسات المشتركة والمتناسكة على المستويين الوطني والمحلي، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المحلية والسماح بإجراء تغييرات مرنة وقابلة للتكيف في التنفيذ. وتستغرق نظم المعلومات القوية والمتينة (الاستهداف، والتسجيل، والتنميط، والرصد والتقييم) وقتاً طويلاً للإعداد ولكن هناك حاجة إليها لإرشاد الإجراءات التدخلية بشكل أفضل في سوق العمل وتعزيز المزيد من التقارب بين الشركاء الحكوميين ودعم الإجراءات التدخلية للمناحين.

9. في هذا السياق، ادركت الحكومة التونسية الحاجة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات، وأفضل تنسيقاً لتعزيز فرص عمل أكثر وأفضل للشباب، وخاصة بالنسبة لأكثر الفئات حرماناً وللشابات. وبناء على طلب الحكومة، ستساعد هذه العملية المقترحة تدريجياً على إنشاء نظم جديدة لإدماج الإجراءات التدخلية لجانب العرض والطلب، وتمويل الاستثمارات المحفزة، وتعزيز التنسيق المؤسسي بين الهيئات الحكومية المختلفة.

ج. الهدف الإنمائي المقترح (الأهداف الإنمائية المقترحة)



الهدف الإنمائي (الأهداف الإنمائية) (من وثيقة تقييم المشروع)

10. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين الفرص الاقتصادية للفئات الضعيفة والمستهدفة من الشباب، وأنشطة الأعمال في محافظات محددة خاصة بالجهة المقترضة.

11. في سياق هذا المشروع، يتم تعريف "الفرص الاقتصادية" على أنها فرصة لتحسين (أ) إيرادات الشباب المستهدف، (ب) إمكانية الحصول على الأجر أو العمل الحر للشباب، و (ج) مبيعات الشركات المستفيدة.

12. اتساقاً مع الهدف الإنمائي للمشروع والنهج المتكامل إزاء الفرص الاقتصادية، سيستهدف المشروع فئتين رئيسيتين من المستفيدين.

أ. تشمل الفئة الأولى المحرومين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم 18-35 المقيمين في محافظات محددة: سوف تستفيد هذه المجموعة من الدعم المصمم خصيصاً لإمكانية الحصول على فرص العمل بالأجر أو العمل الحر، في إطار المكونين 1 و 2. ولأغراض هذا المشروع، يستجيب مفهوم "المحرومين" لطلب الحكومة لضمان تقديم المساعدات المكثفة إلى قطاعات السكان من الشباب الذين يواجهون صعوبات اقتصادية و/أو اجتماعية لإمكانية الحصول على فرص عمل. وقد تشمل هذه الصعوبات الفقر (الحد من التنقل)، ومستويات التعليم، ومكان الإقامة (الذين يعيشون في المناطق المتخلفة المهمشة أو المناطق شبه الحضرية) و/أو العقوبات الخاصة بالمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالاستهداف، لن تشمل فقط "فئة المحرومين من الشباب" الشباب القادر على العمل من الأسر المعيشية المستفيدة من برامج شبكات الأمان الاجتماعي (SSN) ولكن أيضاً الآخرين الذين قد لا تخدمهم شبكة الأمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية. وسوف تستند طرق الاختيار وتحديد الأولويات إلى معايير الهدف وسيتم إبلاغها بوضوح. ولقد وضعت الخطة التالية لاستهداف الإجراءات التدخلية للمشروع: (أ) التوعية الهادفة والشاملة؛ (ب) عملية تنفيذ بسيطة؛ (ج) نظام تسجيل النقاط لتحديد أولويات الضعفاء من مقدمي الطلبات وملء الحصة النسبية لكل محافظة ومجموعة معنية بالمساواة بين الجنسين.

ب. تشمل الفئة الثانية الشركات في سلاسل القيمة المحددة، وفي المقام الأول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (MSMEs): سوف تستفيد هذه المجموعة من الخدمات الاستشارية، والاستثمارات في سلاسل القيمة المحددة (المكون 2.1)، بينما تقدم التدريب للمحرومين المستهدفين من الشباب أثناء العمل والمساهمة في خلق فرص العمل إجمالاً في محافظات محددة.

النتائج الرئيسية

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع المقترح هي:

- الزيادة في نسبة الشباب المدعوم الذين يدعمهم المشروع بأجر أو بالعمل الحر (نقطة مئوية)، مصنفة حسب النوع الاجتماعي
- الزيادة في متوسط الدخل الشهري بين الشباب المدعوم (النسبة المئوية)، مصنفة حسب النوع الاجتماعي
- الزيادة في متوسط المبيعات السنوية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم المتلقية للمنح المطابقة (نسبة مئوية)
- عدد ما يعادل فرص العمل بدوام كامل (FTE) التي تم إنشاؤها مباشرة بين الشركات بدعم من المشروع (عدد).



- تخفيض متوسط الفجوة بين الجنسين في نتائج سوق العمل للشباب المدعوم مقابل الفجوة بين الجنسين على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.

د . وصف المشروع

13. سوف تختبر الحكومة نهجا متكاملًا جديدًا للفرص الاقتصادية من خلال مبادرة بعنوان "مبادرة الإدماج الاقتصادي للشباب" - "مبادرون" (مبادر)، بدعم من هذا المشروع. ويُقترح ثلاثة مكونات مترابطة كما يلي:

المكون 1: تحديد وربط الشباب المستهدف بفرص العمل

14. سيدعم هذا المكون التحول من البرامج الكبيرة لسوق العمل النشطة غير المستهدفة إلى خدمات الدعم المصممة خصيصاً التي تتناول الحواجز التي تعترض الشباب للحصول على فرص عمل. وسوف تحدد وتقدم خدمات مصممة خصيصاً للمستفيدين المحرومين المستهدفين من لتيسير انتقالهم من البطالة/التعطل إلى فرص العمل بالأجر أو العمل الحر، أو لمساعدتهم على الانتقال من الوظائف ذات النوعية المنخفضة إلى تلك ذات النوعية العالية (بما فيها من الوظائف غير الرسمية إلى الرسمية). ستقدم وزارة التكوين المهني والتشغيل (MFPE) هذه الخدمات من خلال عقود تستند إلى الأداء مع مقدمي الخدمات. وستنفذ وزارة التكوين المهني والتشغيل هذا المكون بمشاركة قوية من وزارات الشؤون الاجتماعية للتواصل مع المستفيدين المحتملين: وزارات الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة؛ والمرأة والأسرة والطفولة. وستقوم مكاتب التوظيف الإقليمية التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل بالإضطلاع بدخول البرنامج بمساعدة من أفرقة إقليمية من وحدة إدارة المشروع (Unité de Gestion par Objectif – UGO). ومن المتصور مكونين فرعيين:

1.1 دخول البرنامج والتحديد النمطي للفئات المستهدفة. سيحدد هذا المكون الفرعي، ويسجل، ويختار وينمط المستفيدين من المشروع من خلال سلسلة من الأنشطة بما في ذلك (أ) تصميم وتنفيذ أنشطة التوعية والتواصل المستهدفة لتحديد وتحفيز الأفراد المؤهلين للتسجيل، فضلاً عن إبلاغ المتقدمين بشكل وافٍ بالإجراءات والاستحقاقات لإمكانية الحصول على الخدمات المقدمة؛ و (ب) وضع وتنفيذ نظام تنميط الوظائف بمساعدة بشكل إحصائي، مما سيُمكن تصنيف المستفيدين إلى مجموعات متجانسة تواجه حواجز مماثلة في سوق العمل وتساعد في تقدير نطاق خدمات فرص العمل التي سيتم توقعها من مقدمي الخدمات.

المكون 1.2 تكييف الخدمات للمجموعات المستهدفة (أجر أو العمل الحر). يهدف هذا المكون إلى تحسين مشاركة المستفيدين في العمل وإمكانية توظيفهم ومساعدتهم في إمكانية الحصول على فرص عمل أو الانتقال من وظائف منخفضة النوعية إلى وظائف أفضل (بما في ذلك من الوظائف غير الرسمية إلى الوظائف الرسمية). يمكن أن تتكون هذه الوظائف من: الشواغر الحالية للعمل بأجر أو التدريب الداخلي/التدريب في موقع العمل في شركات و/أو مزارع محلية (مجموعات التنمية الزراعية (GDA) أو الجمعية التعاونية للخدمات الزراعية (SMSA)؛ ب) خلق فرص عمل بأجر أو التدريب الداخلي/التدريب في موقع العمل من خلال المكون 2 (في المشروعات المدعومة في سلاسل القيمة المحددة)؛ و ج) العمل الحر في إطار المكون 2. وسيمول هذا المكون مجموعة من الأنشطة بما في ذلك:

(أ) تقديم مجموعة خدمات الدعم المصممة المستندة إلى الأداء لزيادة إمكانية حصول الشباب المستفيدين على فرص العمل، بما في ذلك، من بين جملة أمور التدريب الفني و/أو غير الفني، وتقديم المشورة، و/أو المساعدة في البحث عن وظيفة). وبعد اتباع نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سوف تستعين وزارة التكوين المهني والتشغيل بمصادر خارجية لهذه الخدمات من مقدمي الخدمات من القطاع الخاص/المنظمات غير الحكومية المحلية المعيّنين بطريقة تنافسية. سوف تسترشد قوة ونطاق الخدمات المطلوبة والتكلفة المقدرة بنتائج تنميط فرص العمل – أي هؤلاء الذين يصعب توظيفهم والذين يواجهون قيود متعددة وشديدة (وبالتالي فهم بعيدين عن سوق العمل) سيحصلون على تكلفة أعلى للوحدة عن هؤلاء الذين يسهل توظيفهم.

(ب) تدريب المدربين لبناء القدرات في مجال تصميم وتنفيذ خدمات الدعم المصممة أعلاه، فضلاً عن بناء القدرات المخصصة لهيئات حكومية محددة - وفي هذه المرحلة، تم تحديد الهيئات التالية: مكاتب التوظيف والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، وموظفي الوكالات المشاركة (وزارات الشؤون الاجتماعية والشباب والمرأة).



(ج) البدلات المشروطة للشباب المستفيد، والتي ستقدم كدفوعات شهرية للمستفيدين لمعالجة حواجز الدخل والتنقل، والتي ستكون مشروطة بالحضور إلى الخدمات المطلوبة. ومن أجل معالجة معوقات الرعاية وتعزيز مشاركة المرأة في العمل، ستكون تلك الرواتب أعلى بنسبة 50 في المائة بالنسبة للأمهات الشابات الذين لديهم أطفال دون سن 6 سنوات من العمر و/أو المعيلات لكبار السن وأفراد الأسرة من ذوي الإعاقة.

المكون 2: الدعم لخلق فرص العمل من خلال سلاسل القيمة ودعم تنظيم المشروعات

15. سيدعم هذا المكون تنمية القطاع الخاص داخل سلاسل القيمة المحددة لخلق فرص العمل وتحسين نوعية فرص العمل الحالية، بينما تشجع الشباب - خاصة المحرومين من الشباب المستهدف - لإعداد مشروعات مجدية اقتصادياً. وسوف تساعد القطاع الخاص للاستفادة من إمكاناته في خلق فرص عمل من خلال (أ) دعم تطوير سلاسل القيمة التي لديها إمكانات كبيرة لخلق فرص العمل (المكون الفرعي 2.1)، و (ب) مساعدة المحرومين من الشباب في إنشاء وتطوير مشروعاتهم الصغيرة (المكون 2.2).

المكون 2.1: دعم تطوير سلاسل القيمة التي لديها إمكانات كبيرة لخلق فرص العمل وسيدعم هذا المكون سلسلة من الأنشطة بما في ذلك، من بين أمور أخرى:

- (أ) المساعدة الفنية: لإجراء حوارات القطاعين العام والخاص المدعومة بشكل تحليلي لتحديد المعوقات الرئيسية التي تمنع سلاسل القيمة المستهدفة من تحقيق إمكاناتها الكاملة (المشار إليها فيما بعد "بالخدمات الفنية")؛ وتبعاً لذلك اقتراح خطط/استراتيجيات التنمية المحددة لسلسلة القيمة (المشار إليها فيما بعد 'بخطه عمل الاستثمار'). وتشمل الخطط التنمية هذه: (أ) التغييرات في اللوائح أو السياسات على المستوى الكلي أو القطاعي/الصناعي؛ (ب) حلول على مستوى القطاع (مثل برامج التدريب وحملات التوعية، إلخ)؛ (ج) الاستثمارات الاستراتيجية في الخدمات أو السلع المشتركة؛ و (د) المنح التشاركية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحفيز الاستثمارات بما يتماشى مع خطة عمل الاستثمار.

المساعدة الفنية لتنفيذ خطط عمل الاستثمار

- الاستثمارات العامة اللازمة لإطلاق العنان لإمكانات نمو سلسلة القيمة. ويمكن أن تكون الاستثمارات العامة: (أ) معدات (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT))؛ (ب) الأعمال الصغيرة (أساساً إعادة تأهيل المنشآت القائمة/المعدات، السماح ببنية تحتية جديدة شريطة أن تتوافق مع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)، والتي لا تعني إعادة التوطين القسري)؛ و/أو (ج) الإعانات المتعلقة بتقديم الخدمات (التدريب، والتعبئة والتغليف، والنقل، والمدفوعات الإلكترونية، إلخ).

- منح تشاركية تنافسية لدعم الاستثمارات على مستوى الشركات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (وبخاصة للاستثمارات الاستراتيجية، أي الغدد المتخلفة أو المفقودة من داخل سلاسل القيمة). ويمكن أن تمويل المنح المثلثة: (أ) المعدات (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ (ب) الأعمال الصغيرة (أساساً إعادة تأهيل المنشآت/المعدات القائمة، السماح ببنية تحتية جديدة شريطة أن تتوافق مع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)، ولا تعني إعادة التوطين القسري)؛ و/أو (ج) الإعانات المتعلقة بتقديم الخدمات (التدريب، والتعبئة والتغليف، والنقل، والمدفوعات الإلكترونية، إلخ).

16. سيتم اختيار المستفيدين من المنح التشاركية من خلال عملية تنافسية وسلسلة من الدعوات لتقديم الاقتراح. وبالنسبة للمنح المثلثة على وجه التحديد الشركات المؤهلة هي:

- الشركات في الروابط المتخلفة أو 'المفقودة' لسلاسل القيمة (المنح التشاركية للاستثمارات الاستراتيجية) استناداً إلى خطة عمل مفصلة للغاية وسليمة وقابلة للاستمرار. لن تقتصر المشروعات الفرعية المؤهلة على سلاسل القيمة التي تم وضع أولويتها في إطار هذا المشروع، بل أيضاً لسائر المرشحين الناجمين عن عمل سلاسل القيمة الأخرى التي ثبت موائمتها مع الهدف الإنمائي للمشروع (إيجاد فرص عمل للمحرومين من الشباب في مناطق محددة)، بما في ذلك عدد أوسع من سلاسل



القيمة في الأعمال الزراعية المستهدفة من قبل مشروعات البنك الدولي الأخرى. وسيتم تشجيع الحوافز لتدريب المستفيدين من المكون 1 أثناء العمل.

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة داخل سلاسل القيمة التي يمكن أن تنمو والتي يمكن أن تقدم التدريب أثناء العمل لمجموعة محددة من المهارات التي تتماشى مع احتياجات سلاسل القيمة المستهدفة يمكن أن تتقدم بطلب للحصول على منحة مثلية. ومع ذلك، سيدعم التمويل رأس المال الاستثماري لاستراتيجية التوسع. وسوف تتقدم الشركات بطلب للحصول على التمويل بخطة أنشطة الأعمال ودليل على أنها يمكنها تقديم التدريب المطلوب أثناء العمل.

المكون الفرعي 2.2: تقديم الدعم لإنشاء المشروعات المتناهية الصغر ويهدف هذا المكون الفرعي إلى تشجيع الأنشطة المدرة للدخل، وزيادة الأعمال بين المحرومين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-35، الذين تم تحديدهم في إطار المكون 1 مع القدرة على أن يكونوا نشطين اقتصادياً في العمل الحر واحتمالية إنشاءهم لمشروعات مجدية اقتصادياً. ويهدف هذا المكون إلى معالجة القيود المتعددة التي تواجه الشباب الذين يصعب خدمتهم من حيث عدم وجود تمويل بدء التشغيل، والافتقار إلى مهارات تنظيم المشروعات بين الشباب، ومحدودية المعلومات والقدرات على الاستفادة من برامج الحكومة. ويسمى هذا المكون:

- تقديم مجموعة شاملة من خدمات تنمية الأعمال التجارية (BDS)، في مرحلتي ما قبل الإنشاء وما بعد الإنشاء على حد سواء، بما في ذلك التوجيه، والاستشارات الخاصة، والخدمات الاستشارية للمسائل التسويقية أو الفنية، ووحدات للإدماج المالي (الإدخار، وفتح حساب مصرفي، إلخ).
- تدريب مقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية لمعالجة تحديداً الفجوات بين الجنسين في إنشاء الأعمال التجارية من قبل النساء، بما في ذلك التوجيه المكرس لمعالجة الحواجز الاجتماعية المتفشية وتعزيز الثقة بالنفس ومعالجة القيود المفروضة على التنقل. ومن المتوخى أيضاً اتصالات مع اتحادات النساء من أصحاب المشروعات.
- المنح الصغيرة الحجم لتغطية التكلفة الاستثمارية الأولية ورأس المال العامل لخطة العمل الموسوعة. سوف بمنح هذه البدلات لجنة مستقلة، والتي سيتم اختيار أعضائها من قبل وحدة إدارة الهدف.
- البدلات المشروطة للمستفيدين من الشباب، والتي سوف تكون هي نفسها لأولئك المستفيدين الذين يختارون مسار العمل المأجور.

المكون 3: بناء تنفيذ برنامج فعال ومسؤول

سيعزز هذا المكون قدرات وزارة التكوين المهني والتشغيل والوزارات الشريكة الأخرى المشاركة في تنفيذ المشروع في المحافظات المحددة، بالتعاون مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة والمستفيدين. ويسمى هذا المكون استراتيجية منسقة للاتصالات ونظام معلومات الإدارة المشترك والنتائج وآليات المساءلة والنتائج وتكاليف التنفيذ. وستدعم أيضاً صياغة مختلف الإجراءات التدخلية على أرض الواقع ومخصصات تدريجية من الوكالات العامة المركزية والإقليمية وأصحاب المصلحة من خلال المكونات الفرعية الأربعة.

3.1. وضع نظام المعلومات المتكامل وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى لتبادل البيانات والمساءلة بما في ذلك (أ) إنشاء قاعدة بيانات من شأنها استضافة معلومات والملاح العامة للمستفيدين (النتيجة عن تنميط الوظائف)، والمرتبطة بتتبع أنشطتهم وتقديمهم المحرز، ونتائجهم؛ (ب) إنشاء وسيلة سهلة لإمكانية الوصول إلى البوابة ("لقطة خدمات شاملة") لتيسير التفاعل فيما بين المستفيدين ومقدمي الخدمات والمنظمات العامة ذات الصلة بالمشروع على المستويين المركزي والإقليمي. وستكون هذه البوابة الإلكترونية متاحة من خلال أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية؛ (ج) إعداد وتوريد قنوات الاتصال المختلفة، بما في ذلك عن طريق الرسائل القصيرة أو الرد الصوتي التفاعلي للمستفيدين غير المتصلين، وقنوات وسائل الاعلام الاجتماعية (فيس بوك، تويتر)، ومن خلال البوابة نفسها؛ ومراكز الاتصال؛ (د) تصميم وتنفيذ آلية تقارير المستفيدين المبسطة وآلية التظلم والانتصاف (GRM).

المكون 3.2 خلق بناء القدرات والاتصالات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى (أ) بناء كافة القدرات اللازمة، والتعلم والمساعدة الفنية اللازمة لدعم استعداد الجهات المركزية والإقليمية ذات الصلة المسؤولة عن تنفيذ هذا المشروع على الصعيدين المركزي والمحلي؛ بما في ذلك التركيز بوجه خاص على أعضاء اللجان الإقليمية للمشروع الذين سوف يكونوا أساسيين في دعم التنسيق



والتنفيذ؛ (ب) تصميم وتنفيذ استراتيجية الاتصالات للمدة الإجمالية للمشروع. وسوف تضمن أنشطة الاتصالات تنسيق الرسائل عبر الوزارات؛ والنشر الشفاف لقواعد التشغيل، وتيسير توجيه المستخدمين من خلال وسائل المعلومات التي يسهل الحصول عليها، والبناء التدريجي للإلتزام الكافي والإدارة الملائمة لأصحاب المصلحة عبر المحافظات.

المكون 3.3. بناء التوجه نحو تحقيق النتائج والمساءلة في تقديم الخدمات، بما في ذلك تمويل : (أ) تصميم وتنفيذ خطة الرصد والتقييم (بما في ذلك مسح التتبع وتقييم العملية في منتصف المدة وتقييم الأثر، والمسح الخاص بالمستفيدين لكشف والمساعدة على تصحيح معوقات التنفيذ؛ (ب) بناء القدرات لجميع الجهات المركزية والمحلية لإدارة نتائج المشروع؛ و (ج) جميع الأنشطة الفنية والتشغيلية اللازمة لبطاقة نتائج المستفيدين وأنشطة آلية التظلم والانتصاف (باستثناء تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الممولة في إطار المكون 3.1 أعلاه).

المكون 3.4. دعم تنفيذ وحدة إدارة الهدف. نظراً لعبء العمل الحالي لموظفي القطاع العام والنهج الابتكاري المتعدد القطاعات للمشروع، سيمول هذا المكون الأخير وحدة إدارة المشروع من ذوي الخبرة والتفاني بواسطة وحدة إدارة الهدف، والتي ستكون مسؤولة عن ضمان التنفيذ الملائم للإجراءات الائتمانية والعمليات الفنية .

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

ترتيبات التنفيذ هي كما يلي:

(أ) **لجنة توجيهية/استراتيجية وطنية** تتألف من مسؤولين رفيعي المستوى (وزراء، رؤساء إقليميين - محافظين أو ممثلينهم) للإشراف على والتحقق من صحة الإتجاه العام والمبادئ التوجيهية لسياسات المشروع وضمان الاتساق والتأزر مع أولويات كل من الحكومة التونسية والمحافظات المعنية، من خلال عقد اجتماعات استراتيجية نصف سنوية.

(ب) **لجنة تنسيق وطنية فنية** تقودها وزارة التكوين المهني والتشغيل، لرصد التنفيذ عن كثب ليتسق مع دليل العمليات، وحل المشكلات التي يمواجهتها مثل التنسيق فيما بين الوزارات، وتحفيز المديرين الإقليميين والموظفين المحليين المعنيين، عن طريق عقد المزيد من الاجتماعات المنتظمة (كل شهرين على سبيل المثال). وستشمل هذه اللجنة المزيد من مناصب على مستوى المديرين (أو المديرين الفرعيين) من المديرات الفنيّة ذات الصلة في وزارة التكوين المهني والتشغيل (المديرية العامة للنهوض بالتشغيل) ومديرية التنسيق مع المناطق والمديرية الإدارية والمالية) ووكالة التوظيف الخاصة بها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والشؤون الاجتماعية، والمرأة والأسرة، والشباب والرياضة، والصناعة والتجارة ممثلة بوكالاتها (وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (APII) ومركز النهوض بالصادرات (CEPEX). وللمضي قدماً في الموضوعات الفنية والتشغيلية المحددة المتعلقة بإجراءات تدخلية محددة، سوف تكون لجنة التنسيق الفني قادرة على دعوة لجان مخصصة حسب الحاجة.

(ج) **اللجان الإقليمية** سوف تؤسس على مستوى المحافظات، وسوف يرأسها المكتب الإقليمي لإدارة وزارة التكوين المهني والتشغيل (مديرو التوظيف) وكذلك مراكز الاتصال الفنية على مستوى المحافظات للوزارات والوكالات المعنية. وسوف تكفل هذه اللجان المتعددة القطاعات المخصصات المحلية وأهميتها وتكييف أنشطة المشروع (المدخلات لأنشطة سلاسل القيمة؛ وتكييف أنشطة التوعية والتواصل وتبادل البيانات؛ وأوجه التأزر مع البرامج الأخرى للجهات المانحة والحكومة). كما ستضع خرائط طريق إقليمية لتنفيذ المشروع مع أدوار ومسؤوليات واضحة على الصعيد المحلي وتكون مسؤولة عن تتبع التقدم المحرز في التنفيذ وحل المعوقات. إجمالاً، سوف تدعم وحدة إدارة الهدف من خلال مساهماتها لكن أيضاً مساءلتها عن النتائج المحلية. وأخيراً، سوف يكون للجان الإقليمية مجموعة من الأعضاء الأساسيين ولكنها ستكون حرة في إشراك جميع الممثلين المعنيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين لنجاح تنفيذ المشروع (القطاع الخاص، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ووزارة التعليم العالي). وعلى هذا النحو، يمكن أن تعمل هذه اللجان الإقليمية كمنهاج عمل للقطاعين العام والخاص.



(د) وجود عدد كافٍ من الموظفين في وحدة تنفيذ المشروع (UGO)، حسب التفاصيل الواردة أدناه.

و. موقع المشروع وأبرز الخصائص الفيزيائية ذات الصلة بتحليل الضمانات (إذا كانت معروفة)

للسماح بالتعلم السليم وإمكانية التوسع، سوف يركز المشروع على مجموعة متنوعة من سبع المحافظات (*): (أ) أربعة (جنوبية وسليانه والقصرين والقيروان) الواقعة في المنطقتين المتخلفتين في الغرب الوسطي والشمال الغربي (وهي مشتركة، أيضاً في مشروع الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للبنك الدولي (ILMP، P151030)؛ (ب) وواحدة في المنطقة شبه الحضرية الفقيرة في منطقة تونس الكبرى، منوبة؛ (ج) وواحدة في المنطقة المتخلفة من الجنوب الغربي، كيبيلي، نظراً لموقعها الجغرافي، ووضعها الاقتصادي والاجتماعي وندرة مشروعات الجهات المانحة؛ و (د) صفاقس، وإمكاناتها الاقتصادية المتنوعة وقربها من المناطق المتخلفة في الشمال والمنطقة الغربية الوسطى. وعموماً، شملت معايير الاختيار مجتمعة وجود توازن بين (أ) التواجد في المناطق المتخلفة (باستخدام مؤشر التنمية الإقليمية)؛ (ب) التنوع في الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي وتحديات فرص العمل؛ (ج) الأعداد المطلقة للمستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي (البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة/ البطاقة الصحية المدعومة)؛ (د) أوجه التكامل والتأرز المحتملة مع الإجراءات التدخلية للمانحين. وتسهيلاً لتنفيذ المشروع والتعلم، سيتم اعتماد نهج تدريجي. وسيبدأ المشروع في خمس محافظات (جنوبية والقصرين والقيروان، ومنوبة وصفاقس) خلال السنوات الثلاث الأولى، بينما ستضاف سليانه وكيبيلي خلال السنوات الثلاث التالية. سوف تتاح الفرصة لمشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية العامة الرئيسية في كل فرص بناء القدرات، بغض النظر عن النهج التدريجي. (*). وتنقسم تونس حالياً إلى 24 محافظة يمكن تجميعها في سبع مناطق إدارية. وتعتبر تونس الكبرى وشمال شرق والشرق الوسطي "مناطق رائدة". بينما تعتبر مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي، وجنوب شرق وجنوب غرب "مناطق متخلفة".

ز. أخصائي الضمانات الاجتماعية والبيئية في الفريق

ماركوس فريدريك فوربال، محمد عدنان بيزاوي

سياسات الضمانات التي قد تنطبق

سياسات الضمانات	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي (OP/BP 4.01)	نعم	تم تصنيف المشروع على أنه في الفئة باء. ومن المتوقع أن تكون آثار المشروع محدودة ويمكن تخفيفها بسهولة ويمكن التحكم فيها ويمكن الرجوع فيها.
		ينطوي المشروع مع مكونه 2.1 (دعم تطوير سلسلة القيمة) والمكون الفرعي 2.2 (دعم إنشاء المشروعات المتناهية الصغر) بناء الأشغال المدنية الصغيرة التي لديها إمكانات توليد التأثيرات البيئية لمواقع محددة. ومع ذلك، يستهدف المشروع أيضاً استثمارات سلسلة القيمة في القطاعات عالية الخطورة المحتملة، مثل الزراعة، والتي تشكل مخاطر كبيرة تتعلق بالأطفال والعمل القسري، والصحة والسلامة المهنية، والتغيرات في التأثيرات على التنوع البيولوجي / استخدام الأراضي، فضلاً عن إدارتها، واستخدام المواد الخطرة والتخلص منها. يمكن أن تولد أيضاً الاستثمارات في المشروعات البالغة الصغر، التي تم إنشاؤه حديثاً الآثار السلبية المحتملة. سوف تؤخذ هذه المخاطر في الاعتبار أيضاً. جميع مكونات المشروع الأخرى تهتم أساساً بالتنمية المؤسسية، والمساعدة الفنية وبناء القدرات. وقد تم



اعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) حيث أن التطويع المحلي والأنشطة المزمع تمويلها في إطار المكون 2 غير معروفة بالضبط. وضع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا قائمة بالمشروعات المستبعدة من الدعم، فضلا عن قائمة إيجابية من القطاعات التي سيمولها الصندوق استناداً إلى العناية الواجبة للبنك وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة على مختلف القطاعات والقدرة على إدارة هذه المخاطر والآثار السلبية. وقد تم مشاوره إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ومناقشته مع مختلف أصحاب المصلحة (من خلال إشراك ممثلين عن المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية) أثناء ورشة عمل وطنية (تونس 7 مارس/ آذار، 2017). وقد تم الكشف عن النسخة النهائية من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية داخل البلاد من خلال موقع وزارة التكوين المهني والتشغيل في 17 مايو/أيار 2017، وأيضاً من خلال موقع البنك الخارجي في 17 مايو/أيار 2017.

الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)	لا	لن يمول المشروع المشروعات الفرعية التي تؤثر على الموائل الحرجة أو المناطق المحمية.
الغابات (OP/BP 4.36)	لا	لن يمول المشروع المشروعات الفرعية التي تؤثر على مناطق الغابات والموارد الحرجية.
مكافحة الآفات (OP 4.09)	لا	لن يدعم المشروع استخدام أو إشراك الاستثمارات في مبيدات الآفات أو المنتجات الأخرى ذات الصلة.
الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11	لا	الموارد المادية والثقافية، حال وقوعها في مناطق المشروع، لن تتأثر. لا توجد أي حفريات مكثفة مزعومة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يعترف القيام بإجراءات تدخلية في البنية التحتية على نطاق واسع في إطار المشروع.
الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)	لا	لن يكون لأنشطة المشروع أي آثار على السكان الأصليين كما هو محدد في سياسة الشعوب الأصلية OP 4.10، وبالتالي لن يتم تفعيل هذه السياسة.
إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)	لا	من المتوقع أن يمول المكون 2 للمشروع المشروعات المتناهية الصغر عن طريق المنح المستهدفة. لن يغطي هذا التمويل التدخلات المادية أو الأعمال المدنية التي من شأنها أن تؤدي إلى التشريد القسري المادي أو الاقتصادي. يمكن أن يكون أكبر استثمار لهذا النوع من مرفق التخزين للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي من شأنها استخدام المرافق القائمة لتحسين، أو الحصول على مناطق توسيع المرافق اللازمة من خلال المعاملات التجارية. وبالتالي، لن يتم تفعيل سياسة إعادة التوطين القسري OP 4.12 الخاصة بالبنك. ويشمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية آلية فحص الضمانات التي ستضمن أن الأنشطة التي تتطلب إعادة التوطين القسري لن يتم تمويلها في إطار المشروع. وسيشمل كلا من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ودليل العمليات إرشادات بشأن فحص المشروعات الفرعية لضمان أن أية أنشطة تسبب إعادة التوطين القسري حسب التعريف الوارد في سياسة العمليات OP4.12، بما في ذلك حيازة الأراضي والتهجير الاقتصادي وتشريد المستخدمين الموجودين على الأراضي العامة، لن يتم تمويلها في إطار المشروع.



سلامة السدود (OP/BP 4.37)	لا	لن يبني المشروع أو يعتمد على السد.
المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)	لا	لن يؤثر هذا المشروع على المجاري المائية الدولية.
المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)	لا	لا يقع هذا المشروع في منطقة متنازع عليها.

قضايا سياسات الضمانات الرئيسية وإدارتها

أ. موجز قضايا الضمانات الرئيسية

1. يُرجى وصف أي قضايا تتعلق بالضمانات والآثار المرتبطة بالمشروع المقترح. حدد وصف أي آثار محتملة واسعة النطاق، كبيرة و/أو لا رجعة فيها:

الجوانب الاجتماعية والضمانات.

يشمل المشروع إجراءات تدخلية للتصدي للحوادث المتعلقة بجانب العرض لإمكانية الحصول على الوظائف والمرتبطة بالفقر والمساواة بين الجنسين، وزيادة الاستثمارات على مستوى الشركات لتوليد فرص العمل في القطاعات الواعدة. وتشمل القطاعات المستهدفة المحرومين من الشباب الذين تبلغ أعمارهم 18-35 عاماً أعضاء الأسر المعيشية المستفيدة من شبكة الأمان الاجتماعي (SSSN) القادرين على العمل، وكذلك المحرومين من الشباب الذين لا تخدمهم برامج شبكة الأمان الاجتماعي هذه. وقد تم تصميم المشروع استناداً إلى مشاورات واسعة النطاق. وقد تم بناء آليات المشاركة المدنية في المكون 3 من خلال آلية بطاقة التقرير المبتكرة. وتقدم المكونات 1 و 2 و 3 لهذا المشروع في المقام الأول تحسين العملية، والتطوير المؤسسي، والمساعدة الفنية وبناء القدرات. ويتوقع أن تكون الآثار الاجتماعية للمشروع إيجابية. ونظراً لأن المناطق الجغرافية والأنشطة على وجه التحديد المزمع تمويلها في إطار المكون 2 لم تحدد بعد، تم وضع إطار الإدارة الاجتماعية والاقتصادية مع آلية فحص الضمانات. وسيتم استبعاد جميع الأنشطة التي لها تأثيرات كبيرة أو لا رجعة فيها على السكان والبيئة.

الضمانات البيئية.

تم تصنيف المشروع في الفئة بـ نظراً لأن استثماراته ستكون محدودة، ويمكن الرجوع فيها، ويمكن السيطرة عليها بسهولة والتحكم فيها. وقد تم إعداد مشروع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) بواسطة وزارة التكوين المهني والتشغيل (MVTE) وتم تقديمه لمختلف أصحاب المصلحة خلال ورشة عمل وطنية (تونس في 7 مارس/آذار). ويقترح إطار الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير التخفيف الرئيسية والتوجيه لتنفيذها. وقد تم الكشف عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في 17 مايو/أيار، 2017 داخل البلاد من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة التكوين المهني والتشغيل وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك في 17 مايو/أيار 2017.

سوف تتبع أنشطة المشروع عملية الفحص البيئي من خلال صحيفة وقائع التشخيص البيئي والاجتماعي (FDES) لتحديد الآثار السلبية المحتملة للمشروعات الفرعية على البيئة الفيزيائية الحيوية والبشرية. واستناداً إلى صحيفة وقائع التشخيص البيئي والاجتماعي، سيسلزم وجود خطة الإدارة الاجتماعية والبيئية (ESMP) أو صحيفة وقائع المعلومات الاجتماعية والبيئية (FIES) لتحديد المخاطر المتوقعة. وسيتم إدراج تدابير التخفيف المقترحة في وثائق الشروط والمواصفات للشركات وأصحاب المشروعات. سيتم إعداد واستعراض والموافقة على والكشف عن خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية (ESMPs) الخاصة بالموقع داخل البلاد قبل البدء في أي من الأعمال المدنية. سيتم تعيين أخصائي بيئي واجتماعي بدوام كامل لمتابعة ضمان تنفيذ تدابير الامتثال وإجراءات التخفيف.



2. يرجى وصف أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأجل بسبب الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:

لم يتم تحديد أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأجل بواسطة إطار الإدارة الاجتماعية والبيئية.

3. يرجى وصف أية بدائل للمشروع (إذا كان ذلك ملائماً) تم النظر فيها للمساعدة على تجنب أو تقليل الآثار الضارة.

غير ذي صلة.

4. يرجى وصف التدابير المتخذة من جانب الجهة المقترضة لمعالجة قضايا سياسات الضمانات. يرجى تقديم تقييم لقدرات الجهة المقترضة على تخطيط وتنفيذ التدابير المذكورة.

الجهة المقترضة على دراية بسياسات الضمانات والتجهيز الخاصة بالبنك. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعيين أخصائي بيئي واجتماعي من قبل وحدة تنفيذ المشروع. وسيكون مسؤولاً/ستكون مسؤولة عن تطبيق القائمة المرجعية للفحص ومتابعة وتقديم التقارير المتعلقة بتدابير التخفيف لتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع.

5. يرجى حديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووصف آليات التشاور والكشف المعنية بسياسات الضمانات، مع التركيز على الناس المتضررين المحتملين.

أصحاب المصلحة الرئيسيين في المشروع هم وزارة التكوين المهني والتشغيل والإدارات الإقليمية التي تمثلها على مستوى المحافظات. وزارة البيئة والشؤون المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تم تبادل وثيقة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) علناً خلال ورشة عمل واحدة على الصعيد الوطني (17 مارس/آذار 2017). وقد سمح إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بتحديد الآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة. وهو يشير إلى تدابير التخفيف الرئيسية والتوجيه لتنفيذها. وقد تم الكشف عن النسخة النهائية من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية داخل البلاد من خلال الموقع الإلكتروني لموقع وزارة التكوين المهني والتشغيل في 17 مايو/أيار 2017 وتم الكشف عنه على الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك في 17 مايو/أيار 2017.

ب. متطلبات الإفصاح (ملاحظة: تظهر الأقسام أدناه فقط إذا كانت سياسات الضمانات المقابلة تم تفعيلها)

التقييم البيئي/التدقيق/خطة الإدارة/أخرى	تاريخ الاستلام بواسطة البنك
بالنسبة لمشروعات الفئة أ، تاريخ توزيع الملخص التنفيذي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين	تاريخ التقديم إلى دار المعلومات
	17 مايو/أيار 2017
	16 مايو/أيار 2017

الكشف "داخل البلاد"

ج. مؤشرات رصد الامتثال على المستوى المؤسسي (المراد ملئها عند الانتهاء من الصيغة النهائية لصحيفة الضمانات المتكاملة من خلال اجتماع اتخاذ القرارات الخاص بالمشروع) (ملحوظة: تظهر الأقسام أدناه فقط إذا كانت سياسة الضمانات المقابلة تم تفعيلها)

التقييم البيئي - OP/BP/GP 4.01



هل يتطلب المشروع تقرير مستقل للتقييم البيئي (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية)؟
لا

سياسة البنك الدولي المعنية بالكشف عن المعلومات

هل تم إرسال وثائق وسياسات الضمانات ذات الصلة إلى دار المعلومات الخاصة بالبنك الدولي؟
نعم

هل تم الكشف عن الوثائق ذات الصلة داخل البلاد في مكان عام بشكل ولغة مفهومة ومتاحة للفئات المتضررة من المشروع، والمنظمات غير الحكومية المحلية؟
نعم

جميع سياسات الضمانات

هل تم إعداد تقييم مرضٍ، وميزانية ومسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بسياسات الضمانات؟
نعم

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير سياسات الضمانات في تكلفة المشروع؟
نعم

هل يشمل نظام الرصد والتقييم للمشروع رصد آثار وتدابير الضمانات ذات الصلة بسياسات الضمانات؟
نعم

هل تم الاتفاق على ترتيبات التنفيذ المرضية مع الجهة المقترضة وهل انعكست الترتيبات نفسها بشكل ملائم في الوثائق القانونية الخاصة بالمشروع؟
نعم

نقطة الاتصال

البنك الدولي

كارين كليرت

كبير أخصائيي الحماية الاجتماعية

محمد هشام الشيبتي

أخصائي أول في مجال القطاع الخاص

المقترض/العميل/المستفيد



وزارة التنمية والتعاون الدولي
كلثوم حمزاوي
مدير

الوكالات المنفذة

وزارة التكوين المهني والتشغيل
فايزة القلال
المديرية العامة لإدارة النهوض بالتشغيل
faiza.kallel@gmail.com

محسن بن تواتي
مدير إدارة النهوض بالتشغيل
mohsen.bentouati@gmail.com

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
Telephone: (202) 473-1000

Web: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

كارين كليرت محمد هشام الشيتي	قائد (قواد) فريق العمل:
---------------------------------	-------------------------

تمت الموافقة من قبل

	مستشار الضمانات:
	مدير الممارسة/ مدير:
	المدير القطري: